ملخص محاضرات مقياس العلاقات الدولية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس المجموعة " ج " قانون عام

تمهيد:

مما لا شك فيه أن للعلاقات الدولية تاريخ قديم، حيث إنها قديمة قدم التجمع الإنساني على وجه الأرض، فقد تعارفت البشرية ثم الأمم، و اتصلت ببعضها البعض منذ أمد بعيد، لكن ذلك الاتصال و ما نتج عنه من علاقات كانت تقوم في الغالب على الصراع من أجل البقاء و لو على حساب الغير، و كانت العلاقات الدولية آنذاك تأخذ شكل الحروب و التوسع.

لذا لا وجه للمقارنة بينها و بين العلاقات الدولية القائمة اليوم، و التي أخذت طابعا مغايرا لما كان سائدا في تلك الحقب، فقد طرأت عوامل و مؤثرات عديدة أسهمت و بشكل كبير في تقدم التعامل البشري، التقدم و التطور التقني، و نشوء الوحدات السياسية في شكل الدول، و من ثم قيام الجماعة الدولية التي اضطرها التعايش المشترك إلى المناداة بقيام العلاقات الدولية على أسس و قواعد قانونية ثابتة، حيث توجد مثل هذه القواعد في إطار القانون الدولي العام مهمتها تنظيم العلاقات الدولية.

1- تعريف العلاقات الدولية

يعرفها البعض: " هي ذلك العلم الذي يهتم بتحليل و تفسير مختلف الظواهر الدولية و العوامل التي تؤدي إليها، و معرفة أثار ذلك على سلوك مختلف أطراف المجتمع الدولي ".

و هناك من يعرفها بأنها: " جميع العلاقات القائمة ما بين الأفراد و الجماعات التي مصالحها، أو حتى ميولها و أعمالها تدفعها لإجتياز الحدود الوطنية حيث تنمو و تتطور من داخل الإطار الدولي ".

2- طبيعة العلاقات الدولية:

من خلال إمعان النظر في تعريف العلاقات الدولية، نستطيع الخروج بقواسم مشتركة لابد من توافرها في كل علاقة حتى يمكن وصفها بالدولية، و أهم هذه القواسم:

- أن تتم هذه العلاقة بين أطراف العلاقات الدولية، و هي الوحدات السياسية التي تمارس نشاطها على المستوى الدولي.
- الصبغة السياسية، و معنى ذلك أن تكون هناك أثار سياسية ناجمة عن هذه العلاقة، و إلا خلت من صفة العلاقة الدولية المحكومة بقواعد القانون الدولي العام.
- تجاوز الرقعة الجغرافية، أي أن تتجاوز حدود الدولة و تحدث عنها أثار سياسية فهي علاقات دولية.
- أن تكون محكومة و منظمة بقواعد القانون الدولي العام.

و عليه فإن المعيار المحدد لطبيعة العلاقات الدولية لا يخلو من كونه يتمثل في مجموعة من العناصر المشتركة، و المتمثلة في العنصر السياسي، و الجغرافي، و في من يقوم بالعلاقة، و نوع القانون الذي ينظم تلك العلاقة.

ملاحظة: تم التطرق إلى مفهوم القانون الدولي العام و أشخاص القانون الدولي العام أثناء المحاضرة الحضورية.

3- أطراف / فواعل العلاقات الدولية

أ- الدولة

إن الدولة و إلى وقت قريب كانت تعد الشخص و الفاعل الرئيسي الوحيد في العلاقات الدولية، و لا تزال الدولة إلى غاية يومنا هذا تشكل العنصر الفعال في العلاقات الدولية إلا انها لم تعد وحدها التي تؤثر و تتأثر في العلاقات الدولية.

هناك من يعرف الدولة بأنها: (جماعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار أرضا معينة من الكرة الأرضية و تخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة و تدبر شؤونها و مصالحها العامة).

و يعرفها الأستاذ بونار الدولة (بأنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود جماعة لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد, وتباشر الدولة حقوق ، والدولة السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها).

و يرى غالبية الكتاب أن أركان الدولة هي ثلاثة: الشعب، الإقليم، السلطة السياسية إلا أن هنالك من الكتاب من يرى بضرورة توفر ركن رابع ألا و هو الاعتراف الدولي و هذا ما سنتناوله فيما يلي:

- **الشعب**

هو مجموعة من الأفراد لديهم الرغبة في العيش المشترك.

- **الإقليم**

هو الرقعة الجغرافية المحددة التي يقيم عليها أفراد الشعب بشكل دائم و يقومون فيها بأنشطتهم و تمارس الدولة سيادتها عليه و يشترط في الإقليم أن يكون ثابتا و معينا و غير متنازع عليه.

- **السلطة السياسية**

إن الدولة لا يمكن أن تنشأ بتوافر مجموعة من الأفراد وإقليم يعيشون به، و إنما يجب أن يكون على هذا الإقليم سلطة سياسية ليخضع الأفراد لقرارات هذه السلطة . و السلطة الحاكمة لا يكفي مجرد وجودها في الدولة للقول بوجود الدولة، بل يجب أن تحصل هذه السلطة على اعتراف الأفراد و قبولهم. وهذا لا يعني أيضا أن تكون هذه السلطة بدون قوة فالسلطة وإن كانت إرضاء للأفراد إلا أنها يجب أن تستند إلى القوة ، لأن ممارسة السلطة تتم عبر القوة.

- **الاعتراف الدولي**

يذهب العديد من الكتاب إلى أن أركان الدولة هي أربعة ذلك أن هنالك مبدأ رابع فرضته طبيعة السياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين ألا و هو الاعتراف الدولي.فلا يمكن الآن قيام الدولة في القرن الواحد والعشرين دون الاعتراف الدولي، و الذي يتيح لهذه الدولة التعاون مع بقية الدول والمنظمات التابعة لها.

ب-المنظمات الدولية الحكومية

هناك العديد من التعاريف للمنظمات الدولية الحكومية في الفقه الدولي، و سبب ذلك يعود لإختلاف نظرتهم اتجاه المنظمات الدولية الحكومية و يمكن تعريفها: " هيئة دولية تنشأ بإتفاق مجموعة

من الدول لرعاية مصالح مشتركة على وجه الدوام، و تتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء، و تهدف إلى حماية تلك المصالح المشتركة للدول الأعضاء".

ت- الشركات متعددة الجنسيات

لقد نشأ هذا النوع من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ثم انتشر بعد ذلك في باقية الدول الصناعية الكبرى كأحد أهم أسس و رموز النظام الاقتصادي العالمي، و ترجع تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات لوجود فروع لها في عدة دول و من ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم فيه و بذلك تصبح متعددة الجنسيات.

و قد عرفها البعض بأنها: " شركة تتركب من مجموعة من وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية و تخضع لإستراتيجية اقتصادية عامة و تتولي الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة ".

ث- المنظمات غير الحكومية

و قد عرفتها الأمم المتحدة: " مجموعة طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس وطني أو إقليمي أو دولي، و يتمحور عملها حول قضية معينة و يقودها أشخاص ذوو إهتمامات مشتركة، و هي تؤدي طائفة من الخدمات و الوظائف الإنسانية، حيث تطلع الحكومات على انشغالات المواطنين و ترصد السياسات و تشجع على المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، كما أنها توفر التحليلات و الخبرات، فضلا عن مساعدتها من خلال رصد و تنفيذ الاتفاقيات الدولية.

ج- حركات التحرير

أضحت حركات التحرير تحتل مكانة رئيسية في المجتمع الدولي، حيث أصبحت أحد الفواعل الرئيسة على مستوى العلاقات الدولية، فحركات التحرير جاءت كرد فعل مناهض للاستعمار و تهدف إلى تحقيق إستقلال الشعوب الخاضعة للاستعمار باستعمال مختلف الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف و على رأسها الكفاح المسلح.

ح- الفرد كفاعل في العلاقات الدولية

يمكن إبراز تنامي ظاهرة الاهتمام العالمي بالفرد كفاعل و كموضوع للعلاقات الدولية وفق اتجاهين تحليليين رئيسيين: الأول و هو التأثير الذي تمارسه بعض الشخصيات الإعتبارية على الدول و المنظمات الدولية و الرأي العام العالمي، و الثاني هو تطور منظومة حقوق الإنسان حيث أصبح انتهاك حقوق الإنسان و التنكر لمبادئ الديمقراطية أحد مبررات الدول للدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أصبحت تشكل أحد مصادر تهديد السلم و الأمن الدوليين.

4- العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية سواء بالإيجاب أو بالسلب و تتمثل في: العامل الاقتصادي – العامل العلمي و التكنولوجي – العامل السكاني – العامل الجغرافي – العامل العسكري، و هذه العوامل متغيرة و متجددة على حسب التغيرات و المستجدات على الساحة الدولية.

أ- العامل الاقتصادي:

يشكل العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل المؤثرة في مجال العلاقات الدولية في هذا الزمان، لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد لا بل على الدول في حد ذاتها، من خلال تحقيق تلك الدول للإكتفاء الذاتي أو من خلال تقديمها للمساعدات و الدول التي تعاني أزمات اقتصادية، لذا نجد ان الدول القوية اقتصاديا هي الدول الأكثر تأثيرا في مجال العلاقات الدولية.

ب-العامل العلمي و التكنولوجي:

أصبح التقدم العلمي و التكنولوجي اليوم يشمل مختلف مجالات الحياة اليومية للأفراد بما في ذلك سهولة الوصول إلى المعلومة، لذلك نجد أن الدول أصبحت تتسابق من أجل الوصول إلى القمة في مجال العلم و التكنولوجيا، و هو ما يجعل الدول المتفوقة في المجال العلمي و التكنولوجي على غرر الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و غيرها تحتل مكانة متميزة في مجل العلاقات الدولية.

ت-العامل السكاني:

يعتبر تعداد السكان عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكانا متميزا في المجتمع الدولي، فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيرا و ترافق بعوامل أخرى أمهما: المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان و التماسك الاجتماعي والترابط الروحي والمعنوي

و الابتعاد عن التفرقة و النعرات الطائفية، فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة و قوية ولها مكانة مؤثرة في العالقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون عكسية و وخيمة على الدولة المعنية.

ث- العامل الجغرافي:

يتأثر الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في العلاقات الدولية تأثيرا كبيرا بالموقع الذي تحتله هذه الدولة على خريطة العالم، كما أن مسألة الحدود بالنسبة للدولة تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية فهي تعتبر أحد مصادر النزاع المستمر بين العديد من الدول، فالنزاعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون أخرى.

ج- العامل العسكري:

القوة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية لعبت أو تلعب دورا كبيرا في تغيير شكل العلاقات بين دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروضة، ومن أمثلة ذلك في تاريخنا المعاصر هو قدرة الولايات المتحدة العسكرية، والتي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة وكبيرة في مختلف أرجاء العالم مثل مكافحة الإرهاب و التدخل في الشؤون الداخلية للدول لتغيير أنظمة الحكم.

5- مبادئ العلاقات الدولية

تقوم العلاقات الدولية عل مجموعة من المبادئ و هي:

أ- مبدأ السيادة

تعد كلمة السيادة(Sovereignty) بحسب أغلب الباحثين مشتقة من حيث اللغة من الكلمة اللاتينية(Suprenous) و التي تعني العلو أو الأعلى ، و في اللغة العربية فهي تعني يسود أو يقود أو يسيطر. و على الرغم من التطورات الكبيرة فإن المضمون الذي وضعه جان بودان لمفهوم السيادة في أوائل القرن السابع عشر يتم اللجوء إليه من جديد من قبل عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي. و الذي يعرف السيادة:(بأنها السلطة العليا على المواطنين و الرعايا و التي لا تخضع للقوانين، و هي سلطة

مطلقة و مستقلة عن أية سلطة أخرى، فلا يتقيد سلطان الأمير بقيد سوى أن قوانينه لا يمكن أن تغير أو تحرف قوانين الخالق و الطبيعة).

ب-مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول

جاءت نصوص المواثيق الدولية و الإقليمية متضمنة النص على مبدأ عدم التدخل، مؤكدة على أهمية هذا المبدأ بوصفه ركيزة أساسية للعلاقات الدولية و الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين. يعرفه الدكتور عبد الفتاح عبد الرزاق محمود بأنه:(حق الدولة و غيرها من الأشخاص الدولية في ممارسة اختصاصاتها التي يقرها لها القانون الدولي العام بصورة مستقلة عن كل تدخل أجنبي، و هي تلتزم عند ممارستها تلك الاختصاصات بعدم المساس باختصاصات غيرها من الأشخاص الدولية).

و قد نصت عليه المادة 2 فقرة 7 من الميثاق: ' ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

ت-مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية

إن الصلة بين مبدأ حل المنازعات الدولية حلا سلميا و منع الحرب و حفظ السلام الدولي، هي صلة قوية و متلازمة، فلا يمكن أن نتصور استتباب السلم و الأمن في المجتمع الدولي دون ضمان حل الخلافات التي تنشب بوسائل بعيدا عن استخدام القوة، لذلك أبدت الدول المجتمعة في سان فرانسيسكو بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما كبيرا بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، و يتضح ذلك من خلال نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

فقد جاء في نص المادة (1) فقرة (1) من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ما يلي: (حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم و لإزالتها، و تقمع أعمال العدوان و غيرها من وجوه الإخلال بالسلم، و تتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل و القانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها).

كما ورد في المادة (2) فقرة (3) من ميثاق الأمم المتحدة أن الهيئة و لتحقيق المقاصد المرسومة لها تعمل على: (أن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن و العدل الدولي عرضة للخطر).

ث-مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية

نصت عليه المادة 02 فقرة 04 من ميثاق الامم المتحدة يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة."

ج-تقرير المصير

الحق في تقرير المصير ينصرف إلى التخلص من السيطرة الأجنبية دون تعريض مبدأ السلامة الإقليمية للدولة للخطر. و قد نصت عليه المواثيق و الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ح-مبدأ التعايش السلمي

المحور الثاني: الدبلوماسية

تمهيد

إن تاريخ الدبلوماسية قديم قدم الشعوب، و قد ارتبطت ارتبطا وثيقا بحاجات و تطلعات الجماعات الإنسانية من أجل تنظيم العلاقات فيما بينها. و إن نشأة هذه العلاقات جاء لكي يلبي ما تصبوا إليه هذه الجماعات و القبائل من سيادة مبدأ التعايش السلمي و إنهاء الصراعات و النزاعات التي كانت قائمة.

و إن الرسل و المبعوثين الذين كانوا توكل إليهم مهمة حل النزاعات أي القيام بما يسمى الآن بالتفاوض، هم الحلقة الرئيسية و اللبنة الأولى. في إنشاء هذه العلاقات و التي تسمى في يومنا هذا بالعلاقات الدبلوماسية. (فالدبلوماسية كلمة مشتقة من اللغة اليونانية "دبلوما" و معناها الوثيقة التي تنطوي

على نفسها، و التي كانت تصدر عن الشخص ذي السلطان في البلاد و تخول حاملها امتيازات خاصة، و قد دخلت هذه الكلمة في المعجم الدولي، منذ أواسط القرن السابع عشر حين حلت محل كلمة مفاوضة).

إن اعتماد السفراء كوسيلة للمفاوضات رافق العالم منذ وجوده، و قد تمتعوا بحماية خاصة و امتيازات معينة، عندما لم تكن قواعد القانون الدولي، قد ظهرت للوجود على النحو الذي نراها اليوم.إلا أن هذه الامتيازات كانت تستند قديما إلى أحكام الدين أو المجاملة أو المعاملة بالمثل، بينما تستند اليوم إلى قواعد قانونية ملزمة.

تعريف الدبلوماسية

إختلف فقهاء القانون الدولي في تحديد معنى الدبلوماسية، فقد عرفها الأستاذ ريفيه: " بأنها علم و فن تمثيل الدول و إجراء المفاوضات ".أما الأستاذ كالفو فقد عرف الدبلوماسية: "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول أو هي بتعبير أبسط فن إجراء المفاوضات".

ملاحظة: سيتم نشر باقي محتوى المادة في وقت لاحق

تم الإعتماد على المراجع التالية في إعداد هذا الملخص

- عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، زهران للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- جلال فضل محمد العودي و عبد الغني جبران الزهر، المصرية للنشر و التوزيع، مصر.
- بشار صالح النعيمي، مدخل إلى المنظمات غير الحكومية، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017.
- علي رحيم راضي، العلاقات الدبلوماسية و القنصلية نشأتها و تطورها– أسسها و مبادئها– مستقبلها، دار رسلان، دمشق، 2020.
- عبد العزيز بن ناصر بن عبد الرحمن العبيكان، الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية و القنصلية في القانون الدولي، شركة العبيكان للأبحاث و التطوير، الطبعة الأولى، 2007.
- بدرية عقعاق، تحديد مفهوم الأقليات في القانون الدولي و الوسائل الدولية لحمايتها، دار الفكر و القانون، المنصورة، الطبعة الأولى، 2013.

- يحي ياسين سعود، حقوق الإنسان بين سيادة الدولة و الحماية الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016.
- خلف رمضان محمد الجبوري، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- سلوان رشيد سنجارى ، حقوق الإنسان في ظل الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.
- عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، دار دجلة ناشرون و موزعون، عمان، الطبعة الأولى،2009.
- عثمان علي الرواندوزي، مبدأ عدم التدخل و التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل القانون الدولي العام، دار الكتب القانونية، مصر، 2010.
- بعض المحاضرات المنشورة.